



The strategy of attracting deposits and its impact on the money supply in Iraq for the Period(2019-2005)

Bashaer Aziz Salman ^{*} & Haider Hussain Athafa ²

***Al-Muthanna University / College of Administration and Economics**

ABSTRACT

This research seeks to study and analyze the components of the money supply for both narrow and broad concepts within the Iraqi economy between 2005 and 2019 by utilizing the inductive approach in the descriptive method. Additionally, this work aims to investigate the ratio of deposits to the money supply, which can reveal people's confidence in the banking system. According to the research findings, the highest percentage of contributions from the money supply were recorded during the research period, indicating a lack of confidence in the banking system. Thus, this study has suggested that implementing modern electronic mechanisms and systems would attract individuals to deposit their money in banks.

Keywords: deposits, money supply, the relationship between deposits and money supply.

Received:25/7/2022

Accepted:4/9/2022

Published:31/3/2023

*Corresponding Author: Bash.aziz.fin@mu.edu.iq

استراتيجية جذب الودائع وتأثيره في عرض النقد في العراق للمدة (2019-2005)

بشائر عزيز سلمان* و حيدر حسين عذافة²

* جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد.

المستخلص

يهدف هذا البحث الى دراسة وتحليل مكونات عرض النقد بمفهومه الضيق والواسع في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث (2019-2005) من خلال الاعتماد على المنهج الاستقرائي بالأسلوب الوصفي لبيان نسبة الودائع الى عرض النقد وتم التوصل الى جملة من الاستنتاجات ابرزها ارتفاع نسبة مساهمة العملة في التداول اذ سجلت اعلى نسبة مساهمة من مكونات عرض النقد خلال مدة البحث وهذا ان دلّ على شيء فهو يدل على ضعف ثقة الافراد في الجهاز المصرفي، اما ابرز التوصيات فهي نشر ثقافة الايداع بين الافراد عن طريق وسائل التواصل والاعلانات والبرامج، فضلا عن خلق آليات وانظمة الكترونية حديثة تساهم في جذب الافراد للايداع في المصارف.

الكلمات المفتاحية: الودائع، عرض النقد، العلاقة بين الودائع وعرض النقد

المقدمة

يعد الجهاز المصرفي من أهم القطاعات التي تعتمد عليها اقتصادات الدول في البقاء، فهو يمثل القوة الاقتصادية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني ومما لا شك فيه ان تطور الانظمة المصرفية يعتمد إلى حد كبير على تطور وتنمية الودائع المصرفية لأنها بمثابة شريان مهم وحيوي في النظام المصرفي، وباعتباره المصدر الرئيسي للموارد المصرفية لتطوير الاقتصاد الوطني، فقد واجه الجهاز المصرفي العراقي خاصة بعد عام 2003 ظروف سياسية واقتصادية غير عادية وغير مستقرة انعكست في جميع الأنشطة بما في ذلك الودائع المصرفية نظرا لانعدام الثقة في المؤسسات المصرفية العراقية مما ادى الى تنامي ظاهرة التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي وتوظيفها في المجالات غير المنتجة، ونتيجة لذلك يجب على المصارف اتخاذ بعض الاجراءات اللازمة لزيادة الودائع عن طريق تنمية الوعي الادخاري من خلال تطوير وسائل الدفع الحديثة فضلا عن تطوير البيئة المصرفية لجذب الزبائن وقبولهم التعامل مع المصارف.

مشكلة البحث

تنصب مشكلة البحث الاساسية في التساؤل الآتي:
مدى قدرة حجم الودائع في التأثير على عرض النقد في العراق خلال مدة البحث (2005-2019).

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها على ان الودائع تعتبر مكون اساس من مكونات عرض النقد والتي تمارس دوراً فعال ومؤثر في حجم المعروض النقدي بالمفهوم الضيق والواسع.

اهمية البحث

تتطوي اهمية البحث على قدرة الودائع في التأثير على عرض النقد في العراق للمدة قيد البحث (2005-2019).

هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة وتحليل مكونات عرض النقد الضيق M1 وعرض النقد الواسع M2 في الاقتصاد العراقي ككل.

منهجية البحث

اعتمد الباحث على منهج استقرائي بالأسلوب الوصفي في اعمام وتحليل النتائج المراد الوصول اليها.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث

يتناول البحث البعد الزمني للمدة (2005-2019) اما البعد المكاني فقد تناول الباحث القطاع النقدي أي مكونات عرض النقد في العراق.

الاطار النظري

أولاً: الودائع المصرفية

يمكن تعريف الودائع بأنها مبالغ نقدية يتم ايداعها في المصرف في وقت معين، فهي تعتبر التزاماً على المصرف أي انها تمثل ديونا عليه من قبل المودعين يلتزم المصرف برد جزء او كل الوديعة متى ما طلب المودع ذلك مع التزام المصرف بدفع فائدة محددته على الوديعة (عبد القادر، 2010: 61) كما تعد الودائع مصدرا هاما من مصادر اموال المصرف في جميع بلدان العالم فهي تمثل الجزء الاكبر من موارد المصرف التي يمارس بها نشاطه، وما رأسمال واحتياطي المصرف الا سند لهذه الموارد اذ تشكل ما يقارب 90% من مجموع مصادر تمويله وتشكل حوالي 75% من التزاماته (Allen & Carletti, 2013: 2)

كما وتعرف الودائع على انها ايداع الزبائن للأموال في حساباتهم مقابل التزام المصرف برد مبلغ الوديعة نقداً عند رغبتهم بسحب الأموال، اما في حال عدم سحبها فإن المصارف غالباً ما تستخدم هذه الاموال كقروض او استثمارات لزبائن آخرين، اذ تعد هذه العملية مهمه ولها تداعيات عده فيما يتعلق بالعرض النقدي. (Lacoma, 2001: 1)

➤ أنواع الودائع في المصارف التجارية

تنقسم الودائع في المصارف التجارية الى عدة فئات كل منها يهدف الى هدف معين عند تحليلها وان أشهرها وأكثرها استخداما هي الودائع تحت الطلب، وودائع التوفير، الودائع الثابتة.

1- الودائع الجارية (ودائع تحت الطلب)

وهي المبالغ التي يودعها الافراد والهيئات في المصارف شريطة ردها في أي وقت عند الطلب ودون اخطار سابق وفق اوامر يصدرها المودع الى المصرف، (الصيفي، 2010: 4) فهي تعد من اكثر انواع الحسابات استخداماً ويمكن السحب والايداع فيها خلال ساعات محددة مما يعرض المصرف الى مخاطر السحب المفاجئ لهذه الودائع من قبل العملاء، اذ تستخدم الشيكات لغرض تحويل ملكية الودائع من مالك لآخر، الا ان المصرف لا يدفع فائدة على هذا النوع من الودائع بهدف تقليل المنافسة السعرية، والحد من رفع كلفة الاموال عليها. (Koch & MacDonald, 2015: 371)

2- وودائع التوفير

هي اتفاق بين المصرف والزبون (العميل) يودع بموجبه الزبون مبلغاً من النقود لدى المصرف مقابل حصوله على فائدة محددته تكون اقل من الفوائد التي تمنح للودائع الأجلة، هذا النوع يفتح عادةً لتشجيع الافراد على الادخار اذ يسمح للأفراد بالايداع والسحب في أي وقت

النوع لأن بعض الهيئات لا ترغب في ايداع اموالها لفترة محددة خوفاً من حاجتها للسيولة، اذ يكون هذا النوع م الودائع بمثابة حالة متوسطة بين الودائع لأجل والودائع تحت الطلب. (خليل، 1982: 384)

➤ استراتيجيات جذب الودائع

ان عملية استقطاب وجذب الودائع تمثل العنصر الاساس الذي يبين طبيعة عمل المصارف التجارية، اذ ان قدرة الادارة والموظفين في جذب الودائع من المؤسسات والحكومات والافراد يعتبر مقياس فعال ومهم لقبول المصرف من قبل المجتمع، لذا تعتمد المصارف كجزء من سياساتها الى تعديل هيكل اسعار الفائدة على الودائع ولو بشكل طفيف باستثناء الودائع الجارية (تحت الطلب).

فعملية جذب الودائع هي "السعي لجذب أكبر قدر من الودائع بأستخدام عدد كبير من الادوات والعناصر الجاذبة للمدخرين ومنها سعر الفائدة، العائد على الودائع" (الركابي، ابراهيم، 2021: 137) الا ان من الجدير بالذكر عند تحديد المصارف التجارية لأسعار الفائدة على الودائع يجب مراعاة عدة عوامل منها:

- 1- الظروف الاقتصادية للبلد.
- 2- تأمين وضممان الودائع.
- 3- الضرائب المصرفية الضمنية والصريحة التي تؤثر على عمليات المصرف.
- 4- نسبة الاصول المصرفية الى الناتج المحلي الاجمالي.

(Kunt& Huizinga, 1999: 379)

تفضل المصارف التجارية الحصول على اكبر قدر ممكن من التمويل من الودائع الاساسية (الودائع الاساسية هي ودائع مستقرة يقل احتمال سحب العملاء لها عندما ترتفع اسعار الفائدة على الاستثمارات المنافسة)، والتي تشمل الودائع تحت الطلب وودائع التوفير، يختار العملاء عادةً المصرف الذي يودعون فيه على اساس الراحة التي تحددها مواقع الفروع، واجهزة الصراف الآلي، والعلاقات الشخصية مع موظفي البنك فضلاً عن الثقة التي يمنحها المصرف للزبائن.

(Koch& MacDonald, 2015: 370)

تعمل المصارف العالمية بطرق ملتوية لجذب الودائع عن طريق المنافسة السعرية، اذ تقوم بفتح حسابين للعميل احدهما حساب جاري والآخر حساب التوفير ثم يفرض المصرف رصيماً صفرياً على الحساب الجاري في نهاية كل يوم بعد تحويل الاموال الكافية بغرض تغطية الشيكات المقدمة للدفع بعدها يتم تحويل المتبقي من الرصيد الى حساب التوفير يومياً، (الخفاجي، 2018: 32) بالتالي تقوم المصارف بتحديد اسعار الفائدة وحسابات التوفير وفق شروط تنافسية دون

دون اخطار سابق عن طريق دفاتر خاصة تسمى (دفاتر التوفير) وهي دفاتر خاصة بالمصرف، اما الفائدة فأنها تدفع في نهاية العام على اساس الرصيد الشهري الادنى لكل شهر من اشهر السنة. (سعيد، 2006: 4)

3- الودائع الثابتة

وهي الاموال التي يودعها الافراد او الهيئات او الوحدات الاقتصادية لدى المصرف لفترة زمنية محددة بموجب اتفاق بين الطرفين، اذ يقوم المصرف بدفع فائدة على هذه الودائع غالباً ما تكون مرتفعة، تقسم هذه الودائع الى نوعين هما:

أ- ودايع لأجل

وهي الودائع التي لا يمكن سحبها الا بعد مضي اجل معين يتم الاتفاق عليه مسبقاً بين المصرف والمودع، يحصل الاخير مقابل ذلك على فائدة دورية او يتم الحصول عليها في نهاية مدة الايداع، (مجبل، داود، 2020: 394) اذ يتسم سعر الفائدة على هذا النوع من الودائع بالارتفاع كلما طالت مدة الوديعة وذلك تعويضاً عن الحرمان الذي يتعرض له المودع فضلاً عن المخاطرة التي يحتمل ان يتعرض لها خلال مدة ايداعه فهي تتراوح بين ثلاث اشهر الى عشر سنوات، تعد هذه الودائع من اكثر الانواع جذباً لأصحاب رؤوس الاموال الكبيرة نظراً لأن البنوك تدفع فائدة عالية على هذه الودائع يعزى ذلك الى قدرة البنوك على التنبؤ بحركة هذه الودائع ثم استثمارها بالشكل المناسب. (Madura, 463: 2010)، اما اذ طلب المودع سحب وديعته قبل تاريخ استحقاقها فأن للمصرف الحق في ان يختار بين عدم الدفع حسب الاتفاق المسبق، او بين التساهل والدفع، وعادةً ما تميل المصارف الى البديل الثاني أي الى التساهل والدفع حتى لا يساء الى سمعة المصرف، في هذه الحالة يكون المودع امام أحد البديلين:

- ✓ اما ان يسحب مبلغ الوديعة ويخسر الفوائد
- ✓ واما ان يقترض من المصرف بضممان وديعته وبسعر فائدة اعلى من سعر الفائدة التي يتقاضاها من المصرف على وديعته. (ندور، 2017: 33)

ب- الودائع الخاضعة لأشعار

هي تلك الاموال التي يودعها الافراد والهيئات والمؤسسات في المصرف مقابل فائدة يمنحها المصرف للعميل عادةً تكون اقل من الفوائد التي تمنح على الودائع لأجل، كما يمكن للعميل السحب من وديعته في أي وقت بشرط اخطار المصرف بالمبلغ المطلوب سحبه وتاريخ السحب قبل مدة زمنية معينة مثلاً اسبوع او 10 ايام بغرض توفير السيولة اللازمة للعميل (Choudhry, 51-52: 2007)، تتولد اهمية هذه الودائع في كونها تسمح للأفراد والهيئات على استثمار اموالهم في هذا

يمكن أن تكون التغييرات في أرصدة الودائع الحكومية كبيرة ولها تأثيرات مهمة على التغييرات في عرض النقود على المدى القصير، ولكن قد يكون لذلك تأثير أكبر إذا لم تمنع الحكومة عمداً هذه التغييرات من إحداث تغييرات أكبر في المعروض النقدي. (السيد علي، العيسى، 2004: 389) فعلى سبيل المثال سيؤثر الأفراد الذين يحتفظون بنقودهم في شكل نقود سائلة بشكل فعال عند تحويل تلك النقود إلى المصارف التجارية في شكل ودائع تحت الطلب لزيادة احتياطات تلك المصارف، بالتالي زيادة قدرتها على منح الائتمان مما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي. أما في حالة سحب الأفراد ودائعهم تحت الطلب من المصارف، فسيؤدي ذلك إلى انخفاض في احتياطات المصارف، بالتالي تقليل قدرتها على توفير الائتمان، مما يؤدي إلى تقليل المعروض النقدي. (المندلوي، 2004: 40) غالباً ما يسمى الاقتصاديون النقديون رغبة الجمهور في حيازة العملة فضلاً عن رغبتهم في حيازة الودائع — (نسبة العملة إلى الودائع) إذ يتناسب مضاعف النقود عكسياً مع نسبة العملة المتداولة إلى الودائع، وعندما تكون النسبة مرتفعة يقوم البنك المركزي إما بتقليل نسبة الاحتياطات أو زيادة معدل نمو القاعدة النقدية للحفاظ على معدل نمو النقود، أما عند انخفاض نسبة الأموال المتداولة إلى الودائع، يجب على البنك أن تفعل العكس للحفاظ على نمو العرض النقدي. (الافندي، 2009: 228)

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى دور سعر الفائدة باعتباره أحد أدوات السياسة النقدية والمتحكم الأساس بزيادة أو خفض الإيداع لدى المصارف فعند رفع سعر الفائدة فإن هذا سيؤدي إلى زياد الإيداع لدى المصارف بالتالي زيادة سيولتها واحتياطاتها مما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي، أما عند خفض سعر الفائدة فإنه سيحصل العكس.

الاطار العملي

تحليل مكونات عرض النقد

ان الكتلة النقدية المستخدمة في بلد ما تضم مجموعة كبيرة من العناصر النقدية التي تزامنت مع تطور الاقتصاديات العالمية في مراحلها المختلفة بدءاً من مرحلة المشاعية الاقطاعية مروراً بالاقتصاديات الرأسمالية ومن ثم الوصول إلى اقتصاديات الخدمات، وما ينتج عنها من توسع كبير في المصارف والاسواق المالية والنقدية. (عبد الله، 2015: 25)

مكونات عرض النقد بالمعنى الضيق أولاً:

بعد ان تناولنا مفهوم عرض النقد وانواعه ووضحنا عرض النقد الضيق الذي يمثل وسائل دفع سائلة وضعت

قيود فيما تقوم بعض المصارف الاخرى بدفع معدلات فائدة متدرجة تزيد مع حجم الوديعة وتعرف هذه العملية بـ (حساب المبادلة) والاساس المنطقي لهذا العمل هو تشجيع الافراد على توحيد ودمج الحسابات، ومن الجدير بالذكر ان المودعون يكونون افضل حالاً عند تقليل سحباتهم لأن ذلك يؤدي إلى كسب عوائد اعلى ودفع رسوم خدمات اقل. (Koch & MacDonald, 2015: 372)

ثانياً: عرض النقد

اطلق كينز على عرض النقود مصطلح (الكمية النقدية) والتي عرفها على انها مجموع النقود ذات القوة الشرائية المباشرة، أي بمعنى القدرة على التحول المباشر إلى كافة السلع والخدمات الممنوحة للتبادل. (عبد الوهاب، 2019: 581)

كما عرف ايضاً هي كمية النقود المتداولة في مجتمع معين والتي تمثل كافة وسائل الدفع المختلفة، يتم تحديدها من قبل السلطة النقدية خلال فترة زمنية معينة. (مختاري، بن البار، 2021: 51)

تمثل الكتلة النقدية مجمل الأموال الحالية في داخل اقتصاد كل دولة وفي وقت معين أو كمتوسط خلال فترة معينة، من أجل تحديد كمية العملة الموجودة داخل الاقتصاد، إذ تنوعت مفاهيم عرض النقد ولعل من ابرزها: (Anghel, M, G, 2015: 26)

1- عرض النقد بالمعنى الضيق M1: فهو عبارة عن وسائل دفع سائلة وضعت تحت تصرف الافراد والمؤسسات وتشمل الاوراق النقدية والنقود المعدنية ومختلف الودائع تحت الطلب إذ تتصف هذه الودائع بسبولة عالية جداً. (احمد، اسامه، 2016: 188)

2- عرض النقد بالمعنى الواسع M2: وهذا المفهوم اوسع من المفهوم السابق إذ يتكون من وسائل الدفع غير السائلة التي لا يمكن استعمالها مباشرة كوسائل دفع والتي تتمثل بالودائع لأجل والودائع بأخطار أو بأشعار والودائع الدفترية وسندات الصندوق. (اسماء، ابراهيم، 2018: 25)

3- عرض النقد بالمعنى الاوسع M3: يعرف عرض النقد بالمعنى الاوسع بأسم السيولة المحلية، فهو يعد من اكبر الانواع إذ يضم اضافة إلى الانواع السابقة من مفاهيم عرض النقد الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية والتي تتمثل في اجمالي الودائع الموجودة لدى صناديق التوفير والاحتياط وكذلك سندات الخزينة العمومية سواء كانت سندات مكتتبه أو سندات على الوثائق. (مختاري، بن البار، 2021: 52)

ثالثاً: العلاقة بين الودائع وعرض النقد

تحت تصرف الافراد والمؤسسات وتشمل الاوراق النقدية والنقود المعدنية ومختلف الودائع تحت الطلب. (احمد، اسامه، 2016: 188) وجب علينا الآن بيان معدلات نمو مكونات عرض النقد من خلال الجدول الآتي

جدول (1)

معدل نمو مكونات عرض النقد الضيق M1 (المبالغ بالترليون)

السنة	عرض النقد M1	معدل النمو (%)	الودائع الجارية	معدل النمو (%)	العملة في التداول	معدل النمو (%)
2004	10,148,626		2,985,681		7,162,945	
2005	11,399,125	12	2,286,288	-23	9,112,837	27
2006	15,460,060	36	4,491,961	96	10,968,099	20
2007	21,721,167	40	7,489,467	67	14,231,700	30
2008	28,189,934	30	9,697,432	29	18,492,502	30
2009	37,300,030	32	15,524,351	60	21,775,679	18
2010	51,743,489	39	27,401,297	77	24,342,192	12
2011	62,473,929	21	34,186,568	25	28,287,361	16
2012	63,735,871	2	33,142,224	-3	30,593,647	8
2013	73,830,964	16	38,835,511	17	34,995,453	14
2014	72,962,448	-1	36,620,855	-6	36,071,593	3
2015	65,435,425	-10	30,580,169	-16	34,855,256	-3
2016	70,733,027	8	28,657,797	-6	42,075,230	21
2017	71,161,551	1	30,818,242	8	40,343,309	-4
2018	77,828,984	9	33,536,505	9	40,498,067	0
2019	86,771,000	11	33,658,889	0	47,638,603	18

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للمدة (2019-2005)

• تم احتساب معدل النمو من خلال المعادلة: $\frac{\text{السنة اللاحقة} - \text{السنة السابقة}}{\text{السنة السابقة}} * 100$

من بيانات الجدول اعلاه يتضح ان:
1- عرض النقد: اخذ عرض النقد في الارتفاع التدريجي اذ سجل (11,399) ترليون دينار في عام 2005 وبمعدل نمو (12%) جاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة الايرادات النفطية وفتح المؤسسات الحكومية واعادة نشاطها من جديد بعد توقفها بسبب الاوضاع الامنية والاقتصادية في عام 2003 ارتفع بعد ذلك في عام 2006 الى (15,460) ترليون دينار وبمعدل نمو (36%) واستمر عرض النقد بالارتفاع مع تذبذب معدل النمو بين الارتفاع والانخفاض الموجب حتى عام 2014 اذ انخفض فيه عرض النقد الى (72,962) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب (-1%) بعد ان كان (73,830) ترليون دينار في عام 2013 أي تراجع بنسبة (-5.7%) ويعزى ذلك الى انخفاض الودائع الجارية فقد سجلت (36,620) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب (-6%) وبأتي ذلك نتيجة لتراجع نشاط معظم الفعاليات الاقتصادية وتدهور الوضع الامني مما اثر على عرض النقد في عام 2015 اذ انخفض الى (65,435) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب (-10%) ويعزى ذلك إلى انخفاض نمو الودائع الجارية بنسبة (-16.5%) والعملة في التداول بنسبة (-3.4%) وقد استأثرت العملة في التداول بما نسبته (53.3%) والودائع الجارية بنسبة (46.7%) من اجمالي عرض النقد في نهاية عام 2015 بالمقارنة مع عام 2014 فقد سجلت العملة في التداول ما نسبته (49.6%) من عرض النقد وشكلت الودائع الجارية (50.4%) اذ يعود سبب ارتفاع نسبة مساهمة الودائع خارج البنوك في عرض النقد هذا العام الى ضعف دور الاسواق المالية والنقدية وضعف دور الاستثمار مما دفع الافراد الى الاحتفاظ بالنقود لأغراض السيولة في ظل حالة الركود الاقتصادي للبلد في تلك الفترة. بعد ذلك عاد الى الارتفاع في عام 2016 ليسجل (70,733) ترليون دينار وبمعدل نمو (8%)

الى (38,835) ترليون دينار وبمعدل نمو (17%) وتعود تلك الزيادة الى زيادة الودائع وتدعيم رؤوس اموال المصرف، لكن سرعان ما انخفضت من جديد في عام 2014 لتسجل (36,620) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب (-6%) اذ استمرت بالانخفاض حتى عام 2016 لتسجل (28,657) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب (-6%) ويعود ذلك الانخفاض الى سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة وتراجع الانفاق الحكومي، وانخفاض اسعار النفط، فضلاً عن الاستقطاعات التي شملت الموظفين والمتقاعدين وتردي الوضع الاقتصادي اضافة الى انخفاض عدد فروع المصرف ليصل الى 866 فرعاً بعد ان كان 1034 فرعاً، ارتفعت الودائع فيما بعد في عام 2017 لتصل الى (30,818) ترليون دينار وبمعدل نمو (8%) واستمرت بالارتفاع التدريجي حتى عام 2019 لتسجل (33,658) ترليون دينار.

3- العملة في التداول: شهدت العملة في التداول ارتفاعاً ملحوظاً بدءاً من عام 2005 فقد بلغت (9,112) ترليون دينار وبمعدل نمو (27%) بعد ان كانت (7,162) في عام 2004 واستمرت بالارتفاع حتى عام 2014 مسجلة (36,071) ترليون دينار لتتخفص بعدها في عام 2015 الى (34,855) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب (-3%)، ثم عادت للارتفاع في 2016 لتصل الى (42,075) ترليون دينار وبمعدل نمو (21%) نتيجة احتفاظ الجمهور بالمدخرات في ضل الركود الاقتصادي، عادت للانخفاض مجدداً في عام 2017 لتصل الى (40,343) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب (-4%) نتيجة سحب النقود لصالح الايداعات لدى المصارف، ارتفعت بعدها لتصل في عام 2019 الى (47,638) ترليون دينار وبمعدل نمو (18%) ويعزى ذلك الى المنح التي قامت الحكومة العراقية بمنحها الى الافراد العاطلين عن العمل نتيجة الحراك الشعبي آنذاك.

ويعزى ذلك الارتفاع في عرض النقد الى نمو العملة خارج البنوك بنسبة (20.7%) بسبب حالة التحوط من الجمهور والاحتفاظ بالمدخرات لمواجهة حالة اللايقين في ظل الركود الاقتصادي قياساً بالعام الماضي، استمر عرض النقد بالارتفاع لغاية عام 2019 ليسجل (86,771) ترليون دينار وبمعدل نمو (11%) والذي يعزى الى النمو في العملة خارج البنوك بنسبة (17.6%). (التقرير الاقتصادي السنوي، 2019: 32)

2- الودائع الجارية: وهي اموال يودعها الافراد والمؤسسات او الشركات لدى المصارف بموجب اتفاق يتم بين الزبون والمصرف، اذ يكون لصاحب الحساب الجاري (الزبون) الحق في السحب من وديعته في أي وقت يشاء ودون اي اخطار مسبق بموجب اوامر يصدرها صاحب الحساب الجاري الى المصرف ليتم الدفع بموجبها وعادة لا يعطي المصرف فائدة على الودائع الجارية، اذ شكلت الودائع الجارية انخفاضاً ضئيلاً في عام 2005 لتصل الى (2,286) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب (-23%) بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي مما انعكس على هيكلية القطاع المصرفي وعزوف الافراد عن تقبل الخدمات المصرفية مما سبب انخفاضاً طفيفاً في الودائع الجارية بعد ان كانت تقدر ب(2,985) ترليون دينار، الا انها عادت وارتفعت في عام 2006 ليسجل (4,491) ترليون دينار وبمعدل نمو (96%) اذ استمرت بالارتفاع حتى عام 2011 مسجلة (34,186) ترليون دينار لتتخفص بعدها في عام 2012 الى (33,142) ترليون دينار نتيجة رفع نسبة رؤوس الاموال للمصارف وما ترتب عليه من انخفاض في الطلب على اسهمها الذي ادى انخفاض اسعارها في سوق العراق للأوراق المالية الى زيادة كميات الاسهم المعروضة قياساً بالكميات المطلوبة والى انخفاض معدلات الایداع خاصة من قبل كبار المساهمين، ارتفعت بعدها الودائع في عام 2013 لتصل

شكل (1)

معدل نمو عرض النقد الضيق



من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

وواضحة عن مدى تطور الجهاز المصرفي وذلك بسبب النسب المتفاوتة بين الودائع الجارية والعملة في التداول، سيتم توضيح الالهمية النسبية لمكونات عرض النقد من خلال الجدول الآتي:

المساهمة النسبية لمكونات عرض النقد الضيق
تقاس هذه النسب بقسمة الودائع والعملة في التداول على عرض النقد الضيق اذ على الرغم من اهمية هذا المؤشر من خلال استخدامه كمقياس للتطور المصرفي في الدول النامية الا انه لا يستطيع إعطاء صورة دقيقة

جدول (2)

المساهمة النسبية لمكونات عرض النقد الضيق

السنة	نسبة مساهمة الودائع الجارية الى عرض النقد M1 (%)	نسبة مساهمة العملة في التداول الى عرض النقد M1 (%)
2005	20	80
2006	29	71
2007	34	66
2008	34	66
2009	42	58
2010	53	47
2011	55	45
2012	52	48
2013	53	47
2014	50	49
2015	47	53
2016	41	59
2017	43	57
2018	43	52
2019	39	55

من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

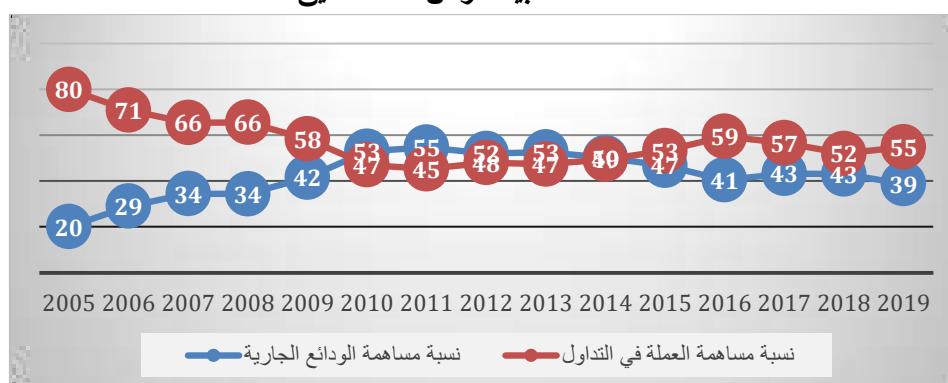
- تم احتساب الالهمية النسبية من خلال المعادلة: $100 * \frac{\text{الودائع الجارية}}{\text{عرض النقد الضيق}}$
- $100 * \frac{\text{العملة في التداول}}{\text{عرض النقد الضيق}}$

(80%) في عام 2005 فيما سجلت أدنى نسبة مساهمة الودائع الجارية الى عرض النقد قد بلغت (55%) كحد اعلى في عام 2011 و(20%) كحد أدنى في عام 2005، بينما بلغت اعلى نسبة مساهمة للعملة في التداول

من بيانات الجدول اعلاه يتضح ان نسبة مساهمة الودائع الجارية الى عرض النقد قد بلغت (55%) كحد اعلى في عام 2011 و(20%) كحد أدنى في عام 2005، بينما بلغت اعلى نسبة مساهمة للعملة في التداول

شكل (2)

المساهمة النسبية لعرض النقد الضيق



من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

والعملة في التداول اضافة الى الودائع الزمنية (اسماء، ابراهيم، 2018: 25) وسوف يتم تناول معدلات النمو لمكونات عرض النقد الواسع من خلال الجدول الآتي:

ثانياً: مكونات عرض النقد الواسع

يمثل عرض النقد الواسع متاحات شبه نقدية تتكون من وسائل الدفع غير السائلة التي لا يمكن استعمالها مباشرة كوسائل دفع والتي تتكون من الودائع الجارية

جدول (3)

معدل نمو مكونات عرض النقد الواسع (المبالغ بالترليون)

معدل النمو (%)	الودائع الزمنية	معدل النمو (%)	عرض النقد M1 (الودائع الجارية + العملة في التداول)	معدل النمو (%)	عرض النقد الواسع M2	السنة
	2,105,374		10,148,626		12,254,000	2004
56	3,284,875	12	11,399,125	20	14,684,000	2005
71	5,619,940	36	15,460,060	44	21,080,000	2006
-7	5,234,833	40	21,721,167	28	26,956,000	2007
29	6,730,066	30	28,189,934	30	34,920,000	2008
21	8,137,970	32	37,300,030	30	45,438,000	2009
6	8,642,511	39	51,743,489	33	60,386,000	2010
12	9,704,071	21	62,473,929	20	72,178,000	2011
21	11,730,129	2	63,735,871	5	75,466,000	2012
18	13,848,036	16	73,830,964	16	87,679,000	2013
28	17,765,552	-1	72,962,448	3	90,728,000	2014
-3	17,159,575	-10	65,435,425	-9	82,595,000	2015
1	17,348,973	8	70,733,027	7	88,082,000	2016
5	18,279,449	1	71,161,551	2	89,441,000	2017
-4	17,561,016	9	77,828,984	7	95,390,000	2018
-5	16,670,000	11	86,771,000	8	103,441,000	2019

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي للمدة (2005-2019)

1

1 - عرض النقد الواسع

من بيانات الجدول اعلاه يتضح ان عرض النقد الواسع بلغ في عام 2005 (14,684) ترليون دينار وبمعدل نمو (20%) واستمر بالارتفاع حتى عام 2014 ليصل الى (90,728) ترليون دينار وبمعدل نمو (3%) وهذا الارتفاع يدل على ثقة الافراد والشركات بالمصارف، ثم انخفض في عام 2015 ليسجل (82,595) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب (-9%) ويعزى ذلك الى الانخفاض في عوائد النفط فضلاً عن الاثر التوسعي لصافي ديون الحكومة، وديون القطاع الخاص والقطاعات الاخرى، عاد بعدها للارتفاع التدريجي حتى عام 2019 ليسجل (103,441) ترليون دينار وبمعدل نمو (8%) جاء هذا الارتفاع كنتيجة لنمو احد مكوناتها المتمثل بعرض النقد الضيق بنسبة

(11.5%) بينما سجلت الودائع الزمنية انخفاضاً بنسبة (-5%).

2- الودائع الزمنية

نلاحظ من بيانات الجدول (3) ان الودائع الزمنية اخذت بالارتفاع في عام 2005 لتصل الى (3,284) ترليون دينار وبمعدل نمو (56%) لتتخفف في 2007 مسجلة (5,234) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب (-7%) بعد ان كانت (5,619) ترليون دينار في عام 2006 يعزى ذلك الانخفاض الى سحب الافراد لودائعهم نتيجة ظهور ميليشيات ارهابية مخربة، ارتفعت بعدها لتصل في عام 2014 الى (17,765) ترليون دينار وبمعدل نمو (28%) جاء ذلك الارتفاع في الودائع بسبب زيادة الوعي المصرفي للأفراد واعتمادهم في ايداع ارصدهم النقدية على المصارف، انخفضت بعدها في عام 2015 لتصل الى (17,159) ترليون

انخفضت في عام 2019 لتصل الى(16,670) وبمعدل نمو سالب(-5%) بسبب ازمة كورونا التي اثرت على جميع اقتصاديات دول العالم والاعلاق التام لأغلب مؤسسات الدولة لا سيما المصارف، فضلا عن التراجع في الكميات المصدرة من النفط الخام والتي أثرت على الإيرادات الحكومية.

دينار وبمعدل نمو سالب(-3%) يعزى ذلك الانخفاض الى السحوبات الكبيرة التي تعرضت لها المصارف نتيجة للأوضاع الامنية والاقتصادية التي بدأت في عام 2014 وما سببته هذه الازمة من مخاوف لدى المودعين ادت الى سحب ودائعهم على اختلاف انواعها، عادت بعدها للارتفاع التدريجي لتسجل (18,279) ترليون دينار في عام 2017 وبمعدل نمو (5%) لكن سرعان ما

شكل (3)

معدل نمو عرض النقد الواسع



من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

المساهمة النسبية لمكونات عرض النقد الواسع

اضافة لما تناولناه سابقاً في قياس نسبة مساهمة مكونات عرض النقد الضيق سيتم توضيح نسبة مساهمة مكونات عرض النقد الواسع من خلال قسمة كل من

الودائع الجارية والعملة في التداول والودائع الزمنية على عرض النقد الواسع فكلما كانت نسب مساهمة الودائع مرتفعة دلت على ثقة الافراد في الجهاز المصرفي وبالعكس.

الجدول (4)

المساهمة النسبية لمكونات عرض النقد الواسع

السنة	نسبة مساهمة الودائع الجارية الى عرض النقد M2	نسبة مساهمة العملة في التداول الى عرض النقد M2	نسبة مساهمة الودائع الزمنية الى عرض النقد M2
2005	20	49	14
2006	11	43	16
2007	17	41	21
2008	21	41	15
2009	21	41	15
2010	26	36	13
2011	38	34	12
2012	45	37	13
2013	38	35	13
2014	43	39	15

22	44	44	2015
19	40	35	2016
19	47	32	2017
19	42	32	2018
17	39	32	2019

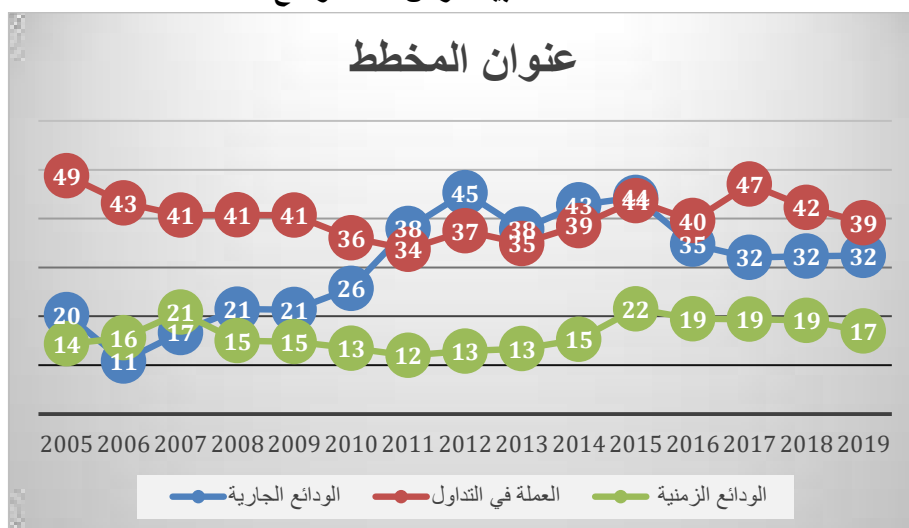
من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

الى عرض النقد الواسع نسب منخفضة قياساً بالودائع الجارية والعملة في التداول اذ بلغت اعلى نسبة مساهمة للودائع الزمنية في عام 2015 نحو (22%) اما ادنى نسبة لها فقد بلغت (12%) في عام 2011 وهي ذات نسب منخفضة بسبب رغبة الافراد بالاحتفاظ بالنقود بشكل سائل تحت تصرفهم او كودائع جارية يسهل السحب منها في أي وقت دون قيود او شروط بإشعار المصرف قبل السحب.

من بيانات الجدول اعلاه يتضح ان نسبة مساهمة الودائع الجارية الى عرض النقد الواسع بلغت في عام 2012 (45%) كحد اعلى لها، يعزى ذلك الى استقرار اسعار صرف الدينار العراقي مما اسهم في تعزيز الثقة بالاقتصاد العراقي وتحسين وضعه بالتالي تحسن دخول الافراد، فيما سجلت 2006 ادنى حد لها (11%)، اما نسبة مساهمة العملة في التداول فقد بلغت (49%) في عام 2005، في حين سجلت ادنى نسبة لها (34%) في عام 2011، بينما كانت نسبة مساهمة الودائع الزمنية

شكل (4)

المساهمة النسبية لعرض النقد الواسع



من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

المعروض النقدي، اما عند خفض سعر الفائدة فإنه سيحصل العكس.

4- على الرغم من اهمية مؤشر المساهمة النسبية من خلال استخدامه كمقياس للتطور المصرفي في الدول النامية الا انه لا يستطيع إعطاء صورة دقيقة وواضحة عن مدى تطور الجهاز المصرفي وذلك بسبب النسب المتفاوتة بين الودائع الجارية والعملة في التداول،

التوصيات

1- بذل الجهد لتنمية الوعي بأهمية الودائع المصرفية من خلال نشر ثقافة الايداع بين الافراد عن طريق وسائل الاتصال والاعلانات والبرامج.

الاستنتاجات

- 1- ارتفاع نسبة مساهمة العملة في التداول اذ سجلت اعلى نسبة مساهمة من مكونات عرض النقد خلال مدة البحث وهذا ان دل على شيء فهو يدل على ضعف ثقة الافراد في الجهاز المصرفي.
- 2- بالنسبة للودائع تسجل الودائع الجارية النسبة الاكبر من الودائع لدى المصارف نظرا لسهولة السحب منها في أي وقت مقارنة بـ الودائع الثابتة وودائع التوفير.
- 3- نظراً لكون سعر الفائدة أحد ادوات السياسة النقدية والمتحكم الاساس بزيادة او خفض الايداع لدى المصارف فعند رفع سعر الفائدة فإن هذا سيؤدي الى زياد الايداع لدى المصارف ومن ثم زيادة سيولتها واحتياطياتها مما يؤدي الى زيادة

- 9- الصيفي، 2010، التأمين على الودائع المصرفية في البنوك الاسلامية، مؤتمر التأمين الدولي، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، الجامعة الاردنية.
- 10- عبد القادر، السيد متولي، 2010، اقتصاديات النقود والبنوك، عمان، دار الفكر، الطبعة الاولى.
- 11- عبد الوهاب، 2019، دراسة مالية لتطورات عرض النقد الواسع في البنك المركزي العراقي للفترة (2014-2017)، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، العدد 35، جامعة ميسان، كلية الادارة والاقتصاد.
- 12- عبدالله، محمد طاهر، 2015، التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية والصيرفة الالكترونية، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
- 13- مجبل، رسل عمر، داود، سمير سهام، 2020، نظام تأمين الودائع ودورة في تحقيق الامان المالي للمدة (2010-2018) دراسة تجارب بلدان مختارة مع الاشارة الى العراق، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية، العدد 124، المجلد 26، جامعة بغداد.
- 14- مختاري، عادل، بن البار، محمد، 2021، اثر تغيرات اسعار الفائدة وحجم الكتلة النقدية على سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجية NARDL للفترة (1980-2018)، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 9، العدد3، الجزائر.
- 15- المندلاوي، عباس يحيى خضر، 2004، امكانات السياسة النقدية في تشجيع الاستثمار المحلي في العراق للمدة (1980-2003)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 16- ندور، الياس، 2017، العوامل المؤثرة على حجم الودائع في المصارف "دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة في سوريا"، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، دمشق.

التقارير السنوية

- 1- تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للمدة (2005-2019)
- 2- النشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (2005-2019)

المصادر الاجنبية

- Allen, F., Carletti, E., & Marquez, R. (2013). Deposits and bank capital structure. *Journal of Financial Economics*, 118(3), 601-619.

- 2- استحداث خدمات مصرفية جديدة تهدف الى جذب الافراد للإيداع في المصرف بالتالي تقليل حركة العملة في التداول وجعلها بيد المصرف.
- 3- خلق انظمة الكترونية من شأنها التقليل من خطورة الاحتفاظ بالاموال لدى الافراد والعمل على ايداعها في الجهاز المصرفي.

المصادر

المصادر العربية

- 1- احمد، غريبي، اسامة، بوشريط، 2016، تطور الكتلة النقدية وأثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد5، جامعة المدية.
- 2- اسماء، خلاص، ابراهيم، عدلي، 2018، أثر نمو الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر دراسة تحليلية وتنبؤية في آفاق 2022، جامعة ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.
- 3- الافندي، محمد احمد، 2009، النقود والبنوك، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء.
- 4- الخفاجي، اسماء هادي نعمه، 2018، أثر تغيرات اسعار الفائدة في الاستثمار المصرفي عبر آلية جذب الودائع دراسة تحليلية في المصارف التجارية العراقية للمدة (2004-2017)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
- 5- خليل، سامي، 1982، النظريات والسياسات النقدية والمالية، الكويت، شركة كاظمة للترجمة والنشر والتوزيع.
- 6- الركابي، ابراهيم، 2021، تأثير ابعاد اليقظة التسويقية في جذب الودائع (بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية الخاصة)، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد16، العدد54.
- 7- سعيد، عبد السلام لفته، 2006، تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 11.
- 8- السيد علي، عبد المنعم، نزار العيسى، 2004، كتاب النقود والمصارف والاسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الاردن.

- Anghel, M. G. (2015). Analysis on the Indicators related to the structuring of the Monetary Mass in Romania after the adhesion to the European Union.

- Romanian Statistical Review Supplement, 63(6), 26-33.
- Choudhry, M. (2001). *The Bond and Money Markets: Strategy, Trading, Analysis*, Oxford: Butterworth Heinemann. -3
- Demirgüç- Kunt, A., & Huizinga, H. (1999). Determinants of commercial bank interest margins and profitability: some international evidence. *The World Bank Economic Review*, 13(2). -5
- Koch, T. W., & MacDonald, S. S. (2015). *Bank management*. Cengage Learning. -5
- Lacoma, T. (2011), The importance of bank deposits in the money supply. -6
- Madura, J. (2010). *Financial institutions and markets*. South-Western. -7